



متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 في البيئة العراقية¹

م.م. شيماء كاظم الشمري

كلية الإدارة والاقتصاد /

الجامعة المستنصرية

Shaima700mr@gmail.com

أ.د. بكر إبراهيم محمود

كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة

المستنصرية

bakrmahmoud@yahoo.com

Published :25/8/2019

Accepted :24/10/2019

Received :April / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)



مستخلص البحث:

يرمي هذا البحث إلى التطرق إلى المعيار الدولي الأحدث في مجال عقود التأمين وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وبيان الإطار النظري للمعيار إلى جانب التطرق إلى أهم الخصائص التي يمتاز بها معيار (IFRS17)، فضلاً عن التعرف على فقرات المعيار الحديث، مع بيان تحديات تطبيقه على نحو عام والاستعانة بمنهج (المدخلات - العمليات - المخرجات) لعرض تحديات تطبيقه في البيئة العراقية وتحديداً في بيئة شركات قطاع التأمين العراقية (الحكومية)، ويقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها أن تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي في شركات قطاع التأمين العراقية سيسهم في تذليل صعوبات التطبيق، وقد تمثل الجانب العملي بتحديد أهم المتطلبات التي تمثل مرتكزات تساعد شركات قطاع التأمين العراقية على تبني المعيار وتطبيقه في شركاتهم وقد تمثلت العينة بشركات قطاع التأمين العراقية (الحكومية) شركتا التأمين الوطنية والعراقية فضلاً عن شركة إعادة التأمين العراقية، وقد توصل الباحثان إلى عدد من الاستنتاجات لعل من أبرزها: أن هناك ضعفاً في تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي في البيئة العراقية فضلاً عن غياب آلية للتحويل نحو تطبيق معيار (IFRS17)، وقد أوصى الباحثان بجملة توصيات كان من أهمها: أن على شركات قطاع التأمين العراقية دراسة متطلبات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) والذي سيسهم في تذليل تحديات تطبيقه محلياً في البيئة العراقية.

المصطلحات الرئيسية للبحث/ معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 - التحديات - متطلبات التطبيق - شركات قطاع التأمين العراقية

المقدمة :

إن المتابع لإصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمعايير الإبلاغ المالي الدولية يلحظ أن جهود المجلس التوافقية لإصدار معيار دولي يتعامل مع عقود التأمين قد وصلت إلى عتبة النجاح وذلك عند إصداره لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في عام (2017) ، بوصفه إطاراً (للقياس ، والاعتراف ، والعرض) لعقود التأمين ، وفي الوقت نفسه فإن تطبيق المعيار سترافقه مجموعة من التحديات والصعوبات التي تتباين باختلاف البيئة التي يطبق فيها هذا المعيار ، ولاسيما في البيئة العراقية وخاصة في شركات قطاع التأمين العراقية والذي يحتاج معه إلى تحديد مجموعة المتطلبات الرئيسية التي تمثل مرتكزات للتحويل نحو التطبيق والذي بدوره سيسهم في تذليل صعوبات التطبيق في البيئة العراقية .

أولاً: منهجية البحث ودراسات سابقة

1: منهجية البحث

أ: مشكلة البحث: Research Problem

تتمثل مشكلة البحث بـ (غياب آلية واضحة للتحويل نحو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 في بيئة شركات قطاع التأمين العراقية عن طريق تحديد المتطلبات الرئيسية للتطبيق وذلك تزامناً مع قرب تاريخ سريانه في عام (2021) .

ب: أهداف البحث: Research Objectives

- يسعى البحث في ضوء المشكلة المعروضة إلى تحقيق الأهداف الآتية :-
- 1- تناول معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17) بوصفه أحدث معيار دولي يتناول موضوعه (عقود التأمين) .
 - 2- التطرق إلى تحديات تطبيق معيار (IFRS17) على نحو عام وتحديات تطبيقه في شركات قطاع التأمين العراقية على نحو خاص .
 - 3- تحديد المتطلبات الرئيسية لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتطبيقه في البيئة العراقية .

ت: أهمية البحث: Research Importance

تتمثل أهمية البحث بالتعرف إلى أهم متطلبات تطبيق معيار (IFRS17) في شركات قطاع التأمين العراقية وذلك امتثالاً للكتاب الصادر عن ديوان الرقابة المالية ذي العدد (27800/5/5/2) بتاريخ (2017/12/14) والذي أوعز فيه بوجود أن يكون تاريخ سريان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في العراق على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في عام (2021) ⁽¹⁾ والذي يتماثل مع تاريخ سريان معيار (IFRS17) .

ث: فرضية البحث: Research Hypothesis

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها (أن تحديد المتطلبات الرئيسية لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 سيوفر رؤية لشركات قطاع التأمين العراقية حول آلية التحويل نحو تطبيقه في شركاتهم) .

2: دراسات سابقة :

أ : دراسة (Annika Härma,2014)

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARD 4 CHANGING PROJECT

مشروع التغييرات في معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4 ناقشت هذه الدراسة التغييرات التي اقترحتها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حول المحاسبة عن عقود التأمين استجابة لرسائل التعليق التي تلقاها عن مشروع التغييرات في عام (2010) عن طريق استطلاع آراء (25) شركة تأمين على الحياة . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- عدم وجود معيار دولي موحد للإبلاغ المالي عن عقود التأمين يعالج حالة عدم التوافق .
- على وفق مسودة التغيير فإن هناك منهجين للمحاسبة عن عقود التأمين الأول الزامي والآخر اختياري إلا أن كلاهما يزيدان من قابلية المقارنة

⁽¹⁾ (ينظر: الملحق رقم 1)

• هناك توافق من لدن الباحث وشركات التأمين مع اقتراح مجلس معايير المحاسبة الدولية حول احتساب التغييرات في هامش الخدمة التعاقدية .

ب : دراسة (Félix MIGNOLET, 2017)

"A STUDY ON THE EXPECTED IMPACT OF (IFRS 17) ON THE TRANSPARENCY OF FINANCIAL STATEMENTS OF INSURANCE COMPANIES"

" دراسة الأثر المتوقع لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على شفافية القوائم المالية لشركات التأمين "

ترمي هذه الدراسة إلى مناقشة ما إذا كان معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) قد حقق أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في توفير بيانات مالية شفافة وتوحيد الممارسات المحاسبية لغرض تحسين المقارنات، وهل سمح بالخروج عن الممارسات المحاسبية للمعيار الملغى ؟ وقد اعتمد الباحث في حصوله على النتائج على اجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولين مهنيين من مجموعة من شركات التأمين ، فضلا عن ردود الأفعال المرسلة من قبل الشركات إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية حول المعيار الحديث ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

- يمكن تحسين إمكانية المقارنة للبيانات وذلك باستعمال معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) .
- يمكن أن تكون البيانات المالية أكثر شفافية وتعطي معلومات أفضل حول عوائد عقود التأمين وارباحتها.

ثانياً: البحث الأول: الجانب النظري

1- المنهج المتبع في وضع معايير الإبلاغ المالي الدولية

منذ أن حدثت الفضائح المحاسبية من لدن شركة (Enron) للطاقة فإن مناقشة منهج (المبادئ في مقابل القواعد) كان على قمة جدول أعمال واضعي المعايير والهيئات الوطنية مثل (مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) ، ويعود أصل النقاش إلى أوائل القرن العشرين حين فشل الممارسون في الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق معايير موحدة وذهبوا إلى أن اختيار المعالجات المحاسبية التي تعكس المادة الاقتصادية تتطلب استعمالاً للأحكام أي : (تطبيق المعرفة والخبرات لاختيار المعالجات المحاسبية) وهذا بطبيعته سيؤدي إلى تنوع تلك المعالجات ، مما سينعكس على تخفيض قابلية البيانات المالية للمقارنة ، ومن أجل تعزيز قابلية المقارنة كان يجب الحد من تلك الأحكام وذلك بالرجوع إلى المعايير المستندة إلى القواعد بدل المبادئ. (Wuste Mann , 2010, p2-3) ويبين الجدول الآتي خصائص المنهجين:

الجدول (1) خصائص منهجي القواعد والمبادئ في وضع المعايير الدولية

ت	خصائص المقارنة	منهج المبادئ	منهج القواعد
	الأحكام المهنية	يعتمد على الأحكام المهنية لذا فإنه لا يتطلب اجراء تعديلات على المعايير عند التغيير في المعاملات والصفقات	يقوم على القواعد التفصيلية بنحو كبير ومن ثم يقلل من استعمال الأحكام المهنية من لدن الجهات المطبقة
	مدى الالتزام بتنفيذ المعايير	تمتاز المعايير القائمة على المبادئ بصعوبة الالتزام في تنفيذها إذ أنها تعتمد على صدق معدي القوائم المالية وعدالتهم	تمتاز المعايير القائمة على القواعد بإمكانية فرض تنفيذها
	قابلية للمقارنة والاتساق	قلة قابلية المقارنة فيها بسبب عدم وجود توجيهات دقيقة وملزمة	زيادة قابلية المقارنة سمة من سماتها والتي تؤدي إلى زيادة الاتساق
	حجم المعيار	يكون أقل وابطس مما يسهل الفهم والتجميع	يكون حجم المعيار كبيراً مما يخلق صعوبة في الفهم والتجميع
	عكس الواقع الاقتصادي	تعكس الجوهر الاقتصادي بنحو كبير الذي يؤدي إلى تحسين الشفافية	لا تعكس الجوهر الاقتصادي

وجود عدد كبير من الاستثناءات والتي تعد ميزة لها	وجود عدد كبير من الاستثناءات والتي تعد ميزة لها	الاستثناءات ² في المعايير المحاسبية
وجود عدد كبير من الارشادات التفصيلية والذي يعني أن عدم الالتزام بتنفيذها يمثل انتهاكاً يمكن تحديده	تختلف درجة وجود الارشادات فيها مما يصعب معه تحديد انتهاكاتها	حجم الارشادات والشروط والحدود

المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على (عبد الوهاب ، من دون سنة ، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على - القواعد مقابل المبادئ - لتحسين جودة المعلومات المحاسبية" - دراسة تطبيقية"، ص(6-7).

Abdel Wahab, Wael Mohamed, (no year) "Factors Governing the Effectiveness of Accounting Standards Based on - Rules versus Principles - to Improve the Quality of Accounting Information - An Empirical Study"p(6-7)

وتركز المعايير القائمة على المبادئ على إنشاء مبادئ عامة مستمدة من إطار مجلس معايير المحاسبة الدولية لأغراض القياس والإبلاغ عن المعاملات ، وبهذا الصدد خلّص مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى أن (مجموعة الارشادات المفصلة والتي تشجع نحو عقلية قائمة على القواعد هي في حقيقة الأمر غير مجدية لأنها تساعد أولئك الذين هم عازمون على إيجاد طرائق حول المعايير أكثر من المساعدة في تطبيق المعايير وينصب حينئذ الاهتمام نحو القاعدة بدلاً من روح المعيار المحاسبي لذا يفضل استعمال نهجاً يتطلب النظر إلى وراء أي (المبادئ) وقد نُشر تقرير من لدن معهد المحاسبين القانونيين في اسكتلندا ذكر فيه أن المعايير المحاسبية المبنية على القواعد تضيف كتلة من التعقيدات لا لزوم لها ولا تؤدي بالضرورة نحو العرض العادل للبيانات المالية . (dounnik, 2012,p88)

ومن السمات المميزة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي أنها تستند إلى منهج المبادئ بدلاً من القواعد وقد لاحظ (Nelson 2003) أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي تحظى بالقبول الدولي سواء في البلدان التي تعتمد على القواعد أو تلك التي تعتمد على المبادئ وذلك بسبب اعتمادها إلى حد كبير على المبادئ مما يجعلها قادرة على الانفتاح واستيعاب مختلف الأطر ضمن إطار مشترك من المعايير , 2008, Carmona&Trombetta (p456)

وفي إطار التحدث عن منهج المبادئ فقد عرض (Alexander1999) طبيعة المعايير المستندة إلى المبادئ في ضوء ثلاث فئات :

الفئة الأولى : المعايير العامة (عرض عادل وصحيح) .

الفئة الثانية : المعاهدة أو الاتفاقيات (معايير الاطار المفاهيمي المشترك)

الفئة الثالثة : القواعد (الكلفة أو السوق ايهما أقل) .

وقد كانت هذه الفئات بمثابة مسوغات لما ذكر من مسائل حول غموض المعايير المستندة إلى المبادئ إذ ذكر (Bennett & el 2006) أن جميع المعايير المحاسبية هي قواعد لأنها تتطلب الإعداد والقيام ببعض الاجراءات، وأن المبادئ والارشادات تستعمل لدعم القواعد ، وهي على ذلك ستقع ضمن الفئة الثالثة من تصنيف (Alexander) الذي سوغ ذلك في أن المعايير التي تستند إلى المبادئ ستكون لها قواعد نسبية أقل من المعايير المستندة إلى القواعد ، كما وذكر (Schipper 2003) أن القواعد غالباً ما تسوغها المبادئ المحاسبية ، مما يجعلها تقع ضمن الفئة الثانية من التصنيف ، والتسوية هو لأن المعايير المستندة إلى المبادئ ستكون لها اشارات أكثر نسبياً نحو الخصائص النوعية للاطار المفاهيمي ، وعلى نحو ما ذكر كل من (Bennett & el 2006 و Benston et al 2003) أن الحكم (Judgment) هو ميزة مهمة لكل المعايير والتي يجعلها تقع ضمن الفئة الأولى من التصنيف (العرض العادل والصحيح) وتسوية ذلك أن المعايير المستندة إلى المبادئ يجب أن تكون لها احكام أكثر نسبياً. (Bradbury & Schroder , 2012 , p1-2) وفيما يأتي أهم المميزات لتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية على نحو عام :

² الاستثناءات في المعايير مثل (استثناءات التحول ، والتطبيق ، والاستثناءات القانونية) التي تجعل من غير الممكن تطبيق المبادئ المحاسبية.

2- مميزات تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي Advantages of adopting IFRS

- ذكر (Vanstraelan 2005) أن هناك مزايا ناتجة عن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية وتتمثل بما يأتي (Lourenco & Branco, 2015 , p 8-9) :
- أ- أن تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية سيقود إلى زيادة في مقدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات المالية المستنيرة والقضاء على الارتباك الذي ينشأ عن وجود طرائق مختلفة لقياس الوضع والأداء المالي، ومن ثم انخفاض مخاطر المستثمرين والذي ينعكس بدوره على انخفاض كلف راس المال .
 - ب- سيؤدي إلى تخفيض التكاليف المتعلقة بإعداد المعلومات المالية .
 - ت- سيؤدي إلى زيادة الحافز نحو الاستثمار الدولي .
 - ث- سيسمح بتخصيص أكثر فاعلية للموارد المالية في انحاء العالم كافة .
 - ج- إن النظام القائم على معايير الإبلاغ المالي الدولي لا يعكس جوهر المعاملات فقط ولكنه سيعكس أيضاً المكاسب والخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب . وذكر (Ball 2006) أن هذا النظام سيجعل النتائج غنية بالمعلومات المحاسبية ويقلل من حرية التصرف التقليدية.
 - ح- إن تبني المعايير تمكنا من الحصول على كم هائل من المعلومات نتيجة لاستعمال معايير الاعتراف والقياس التي تعكس واقع الوحدات الاقتصادية بنحو أفضل .
 - خ- يسمح استعمال معايير الإبلاغ المالي الدولية بزيادة المقارنة وزيادة جودة المعلومات والذي ينعكس تأثيره في قدرة الوحدات الاقتصادية والمحللين على التنبؤ في أسواق رأس المال والانتمان .
 - د- إن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يحسن من قدرة المستثمرين على تقديم معلومات مالية مستنيرة في مجال (توحيد القياس المحاسبي ، تقاسم التكاليف ، زيادة قدرة مهنة المحاسبة في التنقل في سوق العمل .

3- صعوبات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية Difficulties in adopting IFRS

- فضلاً عن مجموعة المميزات التي ذكرناها سابقاً فإن هناك العديد من الصعوبات التي تشكل عائقاً أمام تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية ونذكر منها ما يأتي :
- أ- العامل الاقتصادي : من العقبات الرئيسة أمام تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي أن الأنظمة المحاسبية سواء أكانت محلية أم دولية يمكن أن تترتب عليها عواقب اقتصادية وهذا يجعل حكومات البلدان غير راغبة في التخلي عن السيطرة على العملية التي يترتب عليها عواقب اقتصادية ، وهذه الوضعية تتفق مع نظرية المصالح الاقتصادية التي ترى أن الحكومات تتكون من أفراد مهتمين بالذات وإنهم يقدمون أو يدعمون اعتماد وتنفيذ اللوائح الدولية التي تؤدي إلى تحقيق رفاههم الاقتصادي ، فبعض البلدان لا تقوم بتبني معايير الإبلاغ المالي التي تخص مثلاً (انخفاض قيمة الأصول Impairment of assets) على أساس أن تخفيض القيمة السوقية لأصولها سيؤدي إلى تدمير حقوق الملكية لديها .
 - ب- عامل الضغط : إن تأثير الضغوطات في اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية منبثق مباشرة من تأثير العوامل الاقتصادية في اللوائح المحاسبية لأنها تعكس موقف الحكومات من المعايير الدولية وقد ذكر (Enof 2013) أنه عندما تكون هناك قضية محاسبية مهمة على المحك فإن أولئك الذين هم أقل حظاً نتيجة الحدث سيتحولون إلى جماعات للضغط وسيضغطون بدورهم على السياسيين ليمنعوا واضعي المعايير من إيجاد حل مناسب للمشكلات . (Akhidme & Ekiomad , 2014 , p231) ، ونتيجة للدراسات التجريبية التي أجريت من لدن (Kenny and Larson 1995) للمدة من (1989-1992) والدراسة التي أجراها (Jorissen 2012 , Lybaert , Orns, Van Der Tas) للمدة من (2002-2006) والذين حللوا فيها تأثير عامل الضغط في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يميل نحو الاستسلام للضغط من الجهات الضاغطة ولا سيما أن كان حجم تلك الضغوطات هائلاً والذي عادة ما يتم قياسه بعدد (رسائل التعليق) المرسلة إلى مجلس المعايير وذلك للتأثير في قراراتهم عند اجرائهم التعديلات المطلوبة أو لإيقاف المشروع التوافقي بصورة نهائية ، على الرغم من أن (Sutton 1984) قد ذكر أنه يجب أن يتخذ الضغط منهجاً عقلانياً مبنياً على تحليل الكلف المتوقعة في مقابل الفوائد المتحققة منه فضلاً عن تقييم القدرة على التأثير بدلاً من الاعتماد على رسائل التعليق ، غير أنه من جهة أخرى ذكر أن هناك صعوبة في قياس الضغوطات غير المباشرة (الضمنية) التي تستعمل فيها (سلطة السياسيين) للتأثير في واضعو المعايير. (Prochazka , 2015 , p 133-134).

ويرى الباحثان أن الدول التي تتبنى المعايير الدولية ولاسيما من الدول غير الاعضاء في مجلس المعايير كما في معظم الدول النامية مثل (العراق) فأنها ستعرض للضغوطات على نحو (مباشر ، وغير مباشر) ، إذ إن الضغط المباشر هو الذي ينتج عند ضغط حكوماتها لتبني المعايير من عدمها في حين أن الضغط غير المباشر يأتي نتيجة حتمية للضغوطات التي يتعرض لها واضعو المعايير عند وضعهم للمعايير الدولية التي تقوم بتبنيها

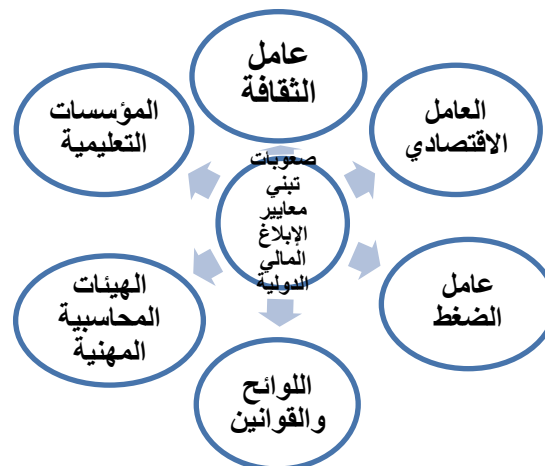
ت- عامل الثقافة : من العوامل الأخرى التي قد تؤثر سلباً عند تبني المعايير الدولية وتطبيقها هو عامل (الثقافة). استكمالا لما جاء به (Hofstede 1984) حول الأبعاد الثقافية (الفردية individualism – قوة السلطة power distance – تجنب حالة عدم التأكد Uncertainty avoidance – الرجولة Masculinity) ، وأضيف لها فيما بعد بعداً خامساً (التوجه طويل الاجل Long term orientation (dopnik, 2012, (indulgence/restraint) (aleem, 2017, p37) ، وهناك بعد سادس أضيف أيضاً هو (التسامح/ضبط النفس) (aleem, 2017, p37) ، وما جاء به (grays 1988) لتحديد القيم المحاسبية (المهنية professionalism ، التوحيد uniformity ، الحيطة conservatism ، السرية Secrecy) وربطها بالأبعاد الثقافية ، فإن (Zarzesk 1996) وفر ملاحظة دقيقة ومتعمقة عن تأثير البعد الثقافي في المعايير الدولية إذ ذكر أن طبيعة الأبعاد الثقافية ستؤدي إلى تكوين أشكال متعددة للعلاقات التجارية في البلدان تبعاً لتأثير البعد الثقافي ، ومن ثم تعدد المعالجات المحاسبية المنبثقة عن تلك العلاقات ولأن؛ المعايير الدولية تُشتق من المعالجات المحاسبية لذا فإن تعدد تلك المعالجات بفعل تنوع الثقافات سيمثل عقبة أمام تبني المعايير الدولية (Yong , 2013,p11). وعلى هذا الأساس فإن ما أشار إليه (Hofstede) عن البعد الثقافي وطبيعة ارتباطه بعلاقات إيجابية أو سلبية مع القيم المحاسبية التي ذكرها (grays) سيكون له الأثر في تكوين شكل العلاقة التي بينها (Zarzesk) وصولاً إلى اشتقاق المعايير .

ث- القوانين واللوائح : أن معايير المحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدوليتين والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) غالباً ما تستند إلى منهج (المبادئ) ومن المعروف أن النظام الذي يستند إلى (المبادئ) سيوفر خلفية للعمل يمكن عن طريقها وضع المعايير من دون أن تتعارض بعضها ببعض ، أما النظام القائم إلى (القواعد) فهو لا يعمل ضمن إطار محدد ومن ثم لا يسترشد به .

ج- المؤسسات التعليمية : لا يكتمل أي مشروع للإصلاح المحاسبي من دون وجود تحديث للمناهج المحاسبية لبعض الجامعات لذا يتعين على المحاسبين أن يتعرضوا للقواعد التي اعتمدها بلدانهم في الجانب التعليمي .

ح- الهيئات المحاسبية المهنية : لا يمكن تنفيذ أي نظام محاسبي إذا كان المحاسبون الذين سيطبقون التغييرات لا يعرفون ماهية القواعد الجديدة وكيفية تطبيقها وهذا يعد من مسؤوليات الهيئات المهنية التي تدعم تلك المعايير وتوضح كيفية عملها. (Taiwo,2014,p6)

الشكل (1) صعوبات تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية



المصدر : إعداد الباحثان

4: تحليل الأبعاد النظرية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 .

أ: النطاق

أن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) يشمل :

1. عقود التأمين بضمنها (عقود إعادة التأمين) الصادرة (المباعة).
2. عقود إعادة التأمين المحتفظ بها (المقتناة).
3. عقود الاستثمار التي تمتلك ميزات مشاركة اختيارية الصادرة (International Standards for Financial Reporting Foundation, 2017, p13)

ب: خصائص معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) Characteristics of the.

يرى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أنه على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فإن عقدا التأمين وإعادة التأمين ، يجمعان بين مزايا (الأدوات المالية ، وعقود الخدمة) وإن العديد منها تولد تدفقات نقدية ذات تقلبات جوهريّة، وفي ضوء ذلك فإنهما يتمتعان بعدد من الخصائص والمزايا منها (protiviti, 2017, P 2-4) :

1. يضمن معالجة محاسبية متسقة إذ يلغى استعمال المعالجات والسياسات المحاسبية غير الموحدة لأنواع التأمين وإعادة التأمين المتشابهة.
2. يعتمد على منهج موحد لجميع مكونات التأمين مثل (الاعتراف بالإيرادات ، وهامش الربح ، والتكاليف المتكبدة ، والالتزامات).
3. استعمال التقديرات الجارية وذلك يضمن حسن توقيت المعلومات عند استعماله للتقديرات الجارية المستندة إلى أحدث المعلومات المتوافرة .
4. ان السعر المستعمل لخصم التدفقات النقدية في ضوء معيار (IFRS17) (الجاري) يعكس خصائص النقد الناشئة عن التزامات العقود في مقابل معدل الخصم الذي يعكس ما هو متوقع والذي سيضمن عدم المبالغة في التنبؤ بها .
5. تجميع العقود وفصل المكونات غير التأمينية : والتي بموجبها تقسم العقود إلى محافظ ومن ثم تقسم المحفظة إلى مجاميع وتشمل :
 - ❖ مجموعة عقود تكون مثقلة بالأعباء في بداية الاعتراف.
 - ❖ مجموعة عقود ليس لها امكانية ان تكون مثقلة بالأعباء في وقت لاحق.
 - ❖ عقود متبقية .
6. بموجب المعيار الحديث فإن احتساب هامش الخدمة التعاقدية والاعتراف به يكون في اثناء فترة تقديم الخدمة .
7. سيعترف بالودائع المستلمة على انها التزامات ضمن الميزانية العامة ، بالتالي سيميز بين مصدرين من مصادر إيرادات عقود التأمين هما:
 - ❖ الربح المكتسب من توفير التغطية التأمينية
 - ❖ نتائج الاستثمار في الأصول المالية.
8. ان التعويضات المتكبدة والمصروفات الناشئة عن التأمين تثبت كمصروفات تأمين في قائمة الدخل ، اما العناصر غير التأمينية فيتم التعامل معها على انها سداد للالتزامات شأنها شأن الودائع .
9. يتم الجمع بين القياس باستعمال التدفقات النقدية المستقبلية ، والاعتراف بالإيرادات في اثناء الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات بموجب العقد.
10. يتم تقديم نتائج خدمات التأمين بشكل منفصل عن إيرادات ومصروفات تمويل التأمين .
11. يسمح للوحدات الاقتصادية في الاختيار بين الاعتراف بالإيرادات والمصروفات الخاصة بالتأمين لأغراض الإبلاغ المالي في ارباح وخسائر المدة أو الاعتراف ببعض تلك الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل الشامل (International Standards for Financial Reporting Foundation, 2017, p6).

ت: فقرات الإطار العام لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17).

الجدول (2) فقرات الإطار العام لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 17)

رقم الفقرة في المعيار	معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17	فقرة المعيار
1	التأكد من أن الكيانات توافر معلومات ملائمة ، وأن عقود التأمين تُمثل بشكل عادل ، وأن القوائم المالية تمكن المستفيدين منها من تقييم تأثيرات عقود التأمين على الاداء المالي والوضع المالي والتدفقات النقدية	الهدف
3-(a,b,c)	تنطبق على عقود التأمين سواء في شركات التأمين أم غيرها.	النطاق
11(a,b)-12(a,b(1,2))13	يتطلب الفصل عن عقود التأمين ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS9) على الأدوات المالية ، وتطبيق معيار (IFRS15) على الإيرادات غير التأمينية ، ومن ثم تطبيق المعيار (IFRS17) على ما تبقى .	فصل المكونات عن عقد التأمين
14,16(a,b,c)	فيه مستويان من التجميع : الأول المحافظ لعقود التأمين ذات المخاطر المماثلة والثاني المجاميع التي تمثل مجموعة عقود تأمين مقسمة إلى ثلاثة مجاميع : • مجموعة العقود المثقلة بالأعباء عند الاعتراف الأولي • مجموعة العقود التي لا يمكن لها أن تكون مثقلة بالأعباء عند الاعتراف الأولي. • مجموعة عقود قد تكون مثقلة بالأعباء مستقبلاً.	مستوى التجميع
25(a-b-c)	يكون الاعتراف في بداية مدة التغطية ، أو عند دفع المبالغ من قبل المؤمنين ، أو عندما تكون العقود مثقلة بالأعباء.	الاعتراف
72	إذا تم تعديل شروط العقد بين الطرفين والموافقة عليه يجري الاعتراف به على أنه عقد جديد بشروط جديدة.	التعديل
74	على الكيان إعادة استبعاد عقد التأمين إذا ما تم اطفأؤه أو استوفى شرط التعديل الوارد في الفقرة 72	الاستبعاد
	استعمال ثلاثة طرائق محاسبية طريقة اللبانات (الكتل) الإلزامية ، وطريقة تخصيص الاقساط الاختيارية ، وطريقة الرسوم المتغيرة .	القياس
80(a,b)	عرض وعلى نحو منفصل نتائج خدمات التأمين (مصاريف وإيرادات التأمين) ودخل أو مصاريف تمويل التأمين	العرض في القوائم المالية
93-a-b-c	يتم الإفصاح عن تفسيرات المبالغ الواردة في القوائم المالية ، وطبيعة مخاطر عقود التأمين ، والإفصاح عن الاحكام والتغييرات في تلك الاحكام .	الإفصاح
IN2	يسمح بالتطبيق المبكر مع شرط تطبيق المعايير ذات الصلة (15و9)	التطبيق المبكر
IN2	التحول 3 سنوات ويسري بدءاً من 1 January 2021	مدة التحول وتاريخ السريان

المصدر : إعداد الباحثان اعتماداً على معيار (IFRS17)

ث: اعتبارات وتحديات تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على نحو عام .

عند تبني الوحدات الاقتصادية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) عقود التأمين فإن عليها الأخذ بنظر الاعتبار بعدين :

1. الاعتبارات وتتمثل بالجوانب التي تؤخذ بنظر الاعتبار بشكل مسبق والتي هي بمثابة اسئلة مطروحة على ارض الواقع تجيب عنها الوحدات الاقتصادية عملياً. وتتألف هذه الاعتبارات من : (KPMG,2017,P 10-) (11)

أولاً: الاعتبارات الاستراتيجية :

✓ وتعدّ بيارات الانتقال إلى المعيار الحديث والنظر في تأثيرات تلك الخيارات على قائمة المركز المالي في أثناء مدة الانتقال ، كما في إعادة اعداد القائمة كما لو أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد طبقت عليها منذ البداية .

✓ كيف يمكن أن يغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS17 في طريقة إدارة الأعمال وقياسها المستقبلي ، بما في ذلك قياس أداء الوحدة الاقتصادية والأداء التنفيذي إذ أن الربح المعلن عنه هو مقياس أساسي لأداء تلك الوحدات وعلى ذلك فهل يستلزم إعادة تفسير الأرباح المبلغ عنها في إطار المعيار الدولي للإبلاغ المالي ١٧ ، ما هي الاعتبارات التي ستكون ذات صلة بقياس الأداء التنفيذي والمكافآت ، وهل ينبغي النظر في التغييرات التي تطرأ على مؤشرات الأداء الرئيسية في ضوء الحديث؟

✓ في حال التنبؤ المبكر فانه يستوجب اجراء تقييم حول الفوائد المتحققة سواء تحقيق تدفقات نقدية أو مزايا تنافسية للوحدة الاقتصادية .

✓ ما نوع المعلومات التي تكشف عنها الإفصاحات الجديدة حول أنشطة الوحدة الاقتصادية للمنافسين وأصحاب المصلحة الخارجيين، وما هي الأفكار المتممقة التي قد تكون متاحة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS17 عن منافسيك ؟

ثانياً: الاعتبارات التشغيلية وتمثل :

✓ مجال اتساع التنفيذ هل يجب أن يكون ذلك تمريناً للامتثال أم أن هناك فرصة لتحسين العمليات وتقديمها بكفاءة وتحسين تحليل الأعمال في ذات الوقت.

✓ ما هو الأثر الذي يمكن أن يكون للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS17 على الإبلاغ المالي هل سيتم تمديد الإطار الزمني للإبلاغ المالي لغرض استيعاب الحسابات والإفصاحات الإضافية ، أم إيجاد كفاءات تلائم الأطر الزمنية الجديدة للإبلاغ المالي ؟

✓ ما هي الاتصالات المطلوبة للمحللين والهيئات التنظيمية أثناء الانتقال ولاحقاً ؟ لن تتغير الإجراءات فحسب ، بل ستتغير أيضاً كيفية توصيلها وتفسيرها. هل أعدت الوحدات الاقتصادية عدتها في مجال التدقيق ، وهل سيحصل المستثمرون على فهم أكثر تفصيلاً للأعمال الأساسية وتمتعهم بقدرة أكبر على اجراء المقارنات على نطاق دولي؟ كيف سيستجيب المنظّمون للمعايير الجديدة؟ ما هو الضغط / النقاش المطلوب للتقليل من الفصل بين الإبلاغ للأغراض المالية و الإبلاغ لأغراض تنظيمية وضريبية ؟

✓ ما هي متطلبات إدارة الموارد والمشروعات التي يتعين القيام بها ، والتي تمتلكها الوحدات الاقتصادية ؟ هل الموارد والمهارات كافية ، أم أن نطاق وحجم وتوقيت العمل المطلوب يعني أن هناك حاجة إلى موارد أكثر قدرة ؟ ما هو التدريب المطلوب ؟ ما هي التعديلات اللازمة للتنبؤ بالمشروع وإنفاق رأس المال؟

ثالثاً: اعتبارات تتجاوز تنفيذ معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17)

✓ ما هي التغييرات التي يمكن إجراؤها على أعمال المؤمن لإنتاج عمل أقوى وأقل نقلاً ونمواً في عالم ما بعد IFRS17 ، وكيف تتفاعل تأثيرات المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS17 مع التغييرات الصناعية الأخرى بما في ذلك الإصلاحات لترتيبات التوزيع، والمخططات القانونية والرقابة التنظيمية ، هل يمكن اعتبار التغييرات للمنتجات أو التسعير أو العمولات أو هياكل إعادة التأمين أو الأعمال التجارية النموذج الذي من شأنه تبسيط التحول نحو المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS17 و / أو تحقيق ربح أكثر استدامة أو جعل العمل أكثر مرونة. وبما أن العمليات تحتاج إلى التغيير لتتوافق مع معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 ، فهل سيشمل أيضاً التوسيع لزيادة القدرة التحليلية للبيانات ، والأتمتة ، والتعلم الآلي ، ووفورات في التكاليف ، والكفاءة ؟

✓ ما هي الإجراءات التي قد يتخذها المنافسون ، وكيف يمكن أن تكون استجابة المؤمن للمعيار ، وكيف ستقارن الوحدات الاقتصادية مع نظرائها ؟

2. التحديات : تتمثل ب التحديات المرافقة لتبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتطبيقه والتي لا تقل أهمية عن (الاعتبارات) وقد تختلف حدتها بين الوحدات الاقتصادية إلا انها غير متساوية من حيث شدة التأثير وذلك بحسب اختلاف امكانات الوحدات الاقتصادية المادية والبشرية ، ومدى ادراك تلك الوحدات لحيثيات العمل بالمعيار. والتي تتمثل بـ (Heijnen, 2018,P2) :

أ- قصر مدة الانتقال إلى المعيار إذ تعد غير كافية بالأخص ما يتعلق بتوضيح (المنهج العام في القياس) .

ب- الاختلافات الرئيسية في مداخل القياس ستظهر بين عقود التأمين وعقود إعادة التأمين المحفوظ بها.

ت- أن بيان وإدارة تسويات المخاطر ستسمح للمدراء بإعطاء آرائهم ووجهات نظرهم

ث- صعوبة في الالتزام بالجدول الزمني للإبلاغ المالي .

- ج- انها ليست مجرد مشكلة تقنية هناك اعتراف من (IFRS17) بانها ستؤثر على مجالات الانظمة الاكتوارية ، والانظمة الاخرى مثل تصميم المنتجات وتوزيعها وكذلك على الاداء الضريبي.
- ح- البيانات هي مفتاح العمل إذ انها تدرك انها سوف تتطلب تحولات اساسية في طريقة جمع البيانات وتخزينها وتحليلها بالأخص إذا ارتأت الوحدة الاقتصادية تطبيق المعيار مبكرا .
- خ- زيادة الحاجة نحو زيادة الموارد الداخلية إذ أن هناك حاجة لزيادة مصادر التمويل والاكتوارية وادارة المخاطر .
- د-من المرجح عند توفيره لخيار استعمال منهج تخصيص الاقساط (PAA) Premium Allocation Approach فانه يجب النظر إلى الاعتبارات الضريبية .

وهناك بعض المصادر ادرجت تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 على أربع تقسيمات رئيسية هي :

- أ- البيانات DATA: مثل احتساب مستوى عقود التأمين
- ب- الانظمة SYSTEMS: وتشمل التأثير على الانظمة الاكتوارية ، والنظام الجديد لاحتساب هامش الخدمة التعاقدية ، والتأثير على الانظمة المحاسبية .
- ت- التطبيق لأول مرة APPLICATION THE FIRST: استعمال انموذج القياس الموحد ، واستعمال مدخل القيمة العادلة في القياس .
- ث- النتائج والعرض RESULT & PRESENTATION: وتشمل (التغييرات الاساسية في قائمة الدخل ، والتغييرات الهامة في الميزانية العامة ، وقائمة الدخل الشامل (Milliman,2016,p4)

وفي ضوء ما عرضناه عن تحديات تبني وتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) على نحو عام يمكننا بيان تحديات تبني وتطبيق معيار (IFRS17) على نحو خاص في البيئة العراقية وذلك عن طريق الاستعانة بأنموذج (المدخلات - العمليات - المخرجات) والذي يشمل العناصر الآتية:

1. المدخلات : وتتمثل بمدخلات العمل والمادة الخام ويمكن تقسيمها على النحو الاتي :
- أ-قاعدة للبيانات : لكي يتم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) بشكل واضح واكثر تنظيما فانه يتطلب تهيأة قاعدة للبيانات تشمل المادة الخام في العمل التأميني وهي (عقود التأمين) مرتبة بحسب نوع الوثيقة وتاريخها مع تفاصيلها كافة وهذا قد يتطلب استعمال اساليب وبرامج لتجهيزها لان كل عقد من عقود التأمين يصدر من مركز انتاجي مختلف بالتالي فانها تتطلب عملية التوحيد .
- ب- البرامج والانظمة : وتتطلب تهيأة حاسبات حديثة ومجهزة ببرامج حديثة يمكن أن تساعد في المعالجة المحاسبية عن عقود التأمين لان معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) يشمل حصر التغييرات الحاصلة على سبيل المثال في بند (هامش الخدمة التعاقدية) قبل مدة الإبلاغ والتي ستكون فيها صعوبة كبيرة نظرا لتنوع العقود.

ت- الموارد البشرية والتمويل : الموارد البشرية تشمل (المدرء الماليين والمحاسبين والمدققين) المتخصصين في مجال المحاسبة عن عقود التأمين في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية ولغرض تأهيلهم يجب ادخالهم دورات تدريبية مكثفة بالأخص في بداية تنفيذ المعيار مع مراعاة امكانية الاستفادة من خبرات المراكز البحثية والاكاديمية لأننا نلاحظ ان المحاسبين العاملين في مجال التأمين هم بحاجة إلى معرفة ماهية المعايير مسبقا قبل تطبيقها، فضلا عن توافر الموارد المادية اللازمة (التمويل) لتبني مثل هكذا مشروع والذي يستلزم زيادة في الموارد ، وبهذا الصدد فانه بإمكان الوحدات الاقتصادية ان تدخل في مشاركة مع بقية الوحدات الاقتصادية بالاتفاق لتفادي التكاليف العالية في بداية تطبيقها من أجل الحصول على البرامج المحاسبية الالكترونية اللازمة.

ث- القوانين والتعليمات والانظمة المحاسبية والتشريعات الضريبية : إذ يجب ان يؤخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ المعايير القوانين النافذة ومدى توافقها أو تعارضها مع المعيار وفي البيئة العراقية هناك (قانون ديوان التأمين رقم (10) لسنة 2005 ، والتعليمات الصادرة ، والذي ادخل العمل التأميني في بيئة تنافسية قوية وذلك بسبب عدم الزامه للوحدات الاقتصادية بالتأمين لدى شركات التأمين العراقية(الحكومية) وهذا بالنسبة اليهم مثل تحد كبير ، فضلا عن النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين والذي هو أيضاً بحاجة إلى اجراء تعديلات ليتلاءم مع المعيار الحديث ، وكذلك بالنسبة إلى التشريعات الضريبية.

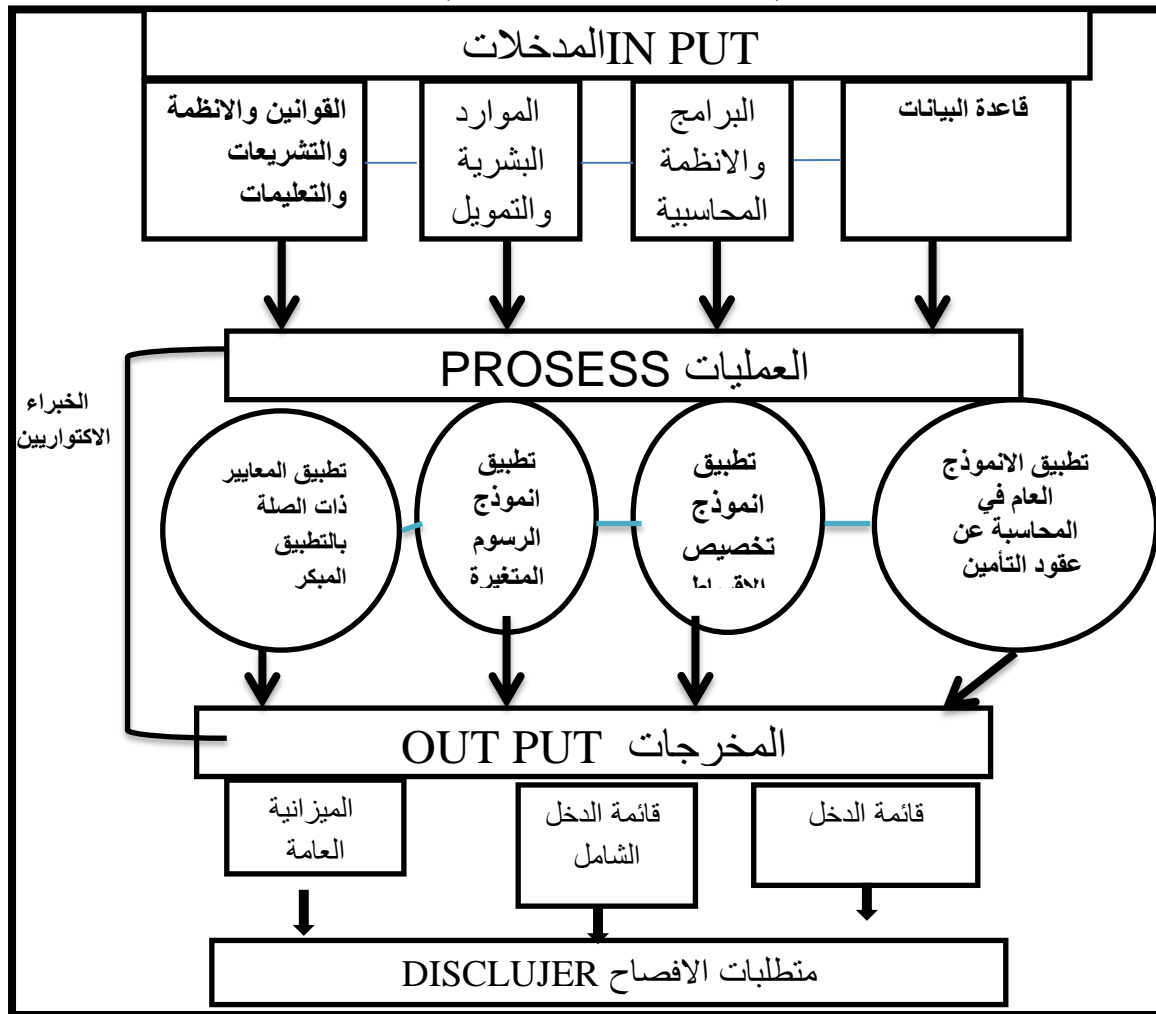
2. العمليات : ونعني بها التطبيق الفعلي للمحاسبة عن عقود التأمين :

❖ صعوبات تطبيق المنهج العام في القياس .

❖ صعوبات تطبيق منهجي(تخصيص الاقساط) و(الرسوم المتغيرة) .

- ❖ صعوبات تطبيق معياري الإبلاغ المالي الدوليين (الادوات المالية(9)، وإيرادات العقود (15).
- ❖ صعوبات تتعلق بدور الخبير الاكتواري وزيادة الاعتماد عليه بشكل أكبر .
- 3. المخرجات : ونعني بها مخرجات العمل التأميني المتمثلة بـ القوائم الأساسية
 - ❖ قائمة الدخل
 - ❖ قائمة الميزانية العامة
 - ❖ قائمة الدخل الشامل والمخرجات النهائية تصب في جانب الإفصاح والذي يتطلب زيادة في متطلبات الإفصاح. والشكل الاتي يبين تحديات التطبيق على وفق النموذج المعروض:

الشكل (2) تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) في البيئة العراقية على وفق نموذج (المدخلات- العمليات- المخرجات)



المصدر: من إعداد الباحثان
ثالثاً: المبحث الثاني : الجانب العملي

1. واقع المعالجات المحاسبية عن عقدي التأمين وإعادة التأمين في شركات قطاع التأمين العراقية على وفق (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) :

من المعلوم أن شركات قطاع التأمين العراقية تعتمد في اثبات معالجاتها المحاسبية على استعمال (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) وتسجيل إيرادات عقود التأمين المتأتية من الاقساط المستلمة ، والمصاريف المتعلقة بالعمليات التأمينية ، وفي ما يأتي توضيح لتلك المعالجات:

المعالجات المحاسبية لمصروفات العمليات التأمينية بحسب النظام المحاسبي ، فهي مبينة على النحو الآتي :

<p>قيد اثبات المصاريف كالآتي:</p> <p>من مذكورين:</p>	
351	ح/ مصروفات وعمولات
352	ح / اقساط إعادة التأمين الصادرة
353	ح/ التعويضات
354 ³	ح/ تخصيصات الاحتياطات الفنية
355	ح/ مصروفات متنوعة
261	إلى ح/ الدائنون /بحسب القطاع
<p>قيد غلق المصاريف في حساب الارباح والخسائر</p> <p>من ح/ الارباح والخسائر</p>	
351	إلى ح/ مصروفات وعمولات
352	ح/ اقساط إعادة التأمين الصادرة
353	ح/ التعويضات
354	ح/ تخصيصات الاحتياطات الفنية
355	ح/ مصروفات متنوعة
<p>إعداد الباحثان اعتماداً على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين</p> <p>أما المعالجات المحاسبية لإيرادات العمليات التأمينية بحسب النظام المحاسبي فهي:</p>	
<p>أ- اثبات الاقساط المستحقة لشركة التأمين يكون بالقيد الآتي :</p>	
161	من ح/ المدينون / بحسب القطاع
451	إلى ح/ اقساط التأمين
452	ح/ اقساط إعادة التأمين الواردة
<p>غلق الإيرادات التأمينية في حساب الارباح والخسائر كما في القيد الآتي :</p>	
<p>من مذكورين:</p>	
451	ح/ اقساط التأمين
452	ح/ اقساط إعادة التأمين الواردة
453	ح/ عمولات مقبوضة
454	ح/ استرداد التعويضات
455	ح/ حصة معيدي التأمين من التعويضات المدفوعة
456	ح/ حصة معيدي التأمين في الخارج من رسم الطابع
457	إلى ح/ إيرادات العمليات التأمينية المتنوعة
	ح/ الارباح والخسائر

المصدر : إعداد الباحثان اعتماداً على النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين وعن طريق تتبع واقع تلك المعالجات نجد أن شركات قطاع التأمين العراقية تعتمد في اثبات المصاريف التي تتعلق بعقود التأمين كما في (مصروفات العمولة ، والتعويضات) عند حصولها أي أنها لا تعترف بأية مصاريف غير متكبدة أما ما يتعلق بجانب الإيرادات فأنها تعتمد إلى الاعتراف بالاقساط المتأتية من الجهات المؤمنة على أنها إيرادات تخص العقود للسنة الحالية دون تمييز لما يتعلق بالسنوات المتبقية والمشمولة بالتغطية التأمينية والذي واقعاً لا يعد ملائماً مع طبيعة العمل التأميني والتي تغلق في نهاية السنة المالية في حساب إيرادات العمليات التأمينية فضلاً عن أن النظام المحاسبي الموحد لم يشر إلى استعمال حساب للمطلوبات يبين فيه مقدار التزام شركات قطاع التأمين العراقية أزاء (المؤمنين).

³ وهو حساب يشمل المبالغ التي تحتجز من الحسابات الفنية للعمليات التأمينية على وفق الأسس المتبعة في قطاع التأمين كأجراء احترازي من شركات التأمين بهدف الاستعداد للمخاطر المالية وللتعويضات التي ستدفع مستقبلاً ويمثل تفاصيل حساب (354) الوارد في كشف مصاريف العمليات التأمينية .

2- متطلبات تبني معيار (IFRS17) وتطبيقه في شركات قطاع التأمين العراقية
من منطلق التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطبيق شركات قطاع التأمين العراقية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وامتنالاً للكتاب الصادر عن ديوان الرقابة المالية العراقي بضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الحسابات الختامية في (2021م) لذا فإن هناك أهمية لبيان أهم المتطلبات التي تساعد شركات قطاع التأمين العراقية في تبني وتطبيق معيار (IFRS17).
بداية نرى أن الاهداف المطلوب تحقيقها عند بيان متطلبات تبني وتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) هي في :

1. توفير رؤية حول آلية التحول نحو تبني وتطبيق المعايير .
2. تحديد أهم الجوانب التي ستتأثر في حال تم تبني وتطبيق المعيار (IFRS17) في شركات قطاع التأمين العراقية.
3. التطرق بنحو مفصل إلى أهم المتطلبات التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار قبل التبني والتطبيق الفعلي للمعيار .

ويقصد بالمتطلبات المرتكزات التي يتم عن طريقها تحديد الاحتياجات الضرورية لغرض تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وتطبيقه على شركات قطاع التأمين العراقية على نحو ملائم . ويرى الباحثان أن هذه المتطلبات تنقسم على خمسة أقسام هي على النحو الآتي:
أ- المتطلبات الاستراتيجية : وتتمثل بما يأتي :

- تبني الإدارة العليا في شركات قطاع التأمين العراقية والمتمثلة بـ (مجلس الإدارة ، والمدير العام) فلسفة التحول نحو المعايير الدولية للإبلاغ المالي ولاسيما (معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17 والمعايير ذات الصلة) والتي ترتبط بعمل قطاع التأمين ، ووضع الخطط الاستراتيجية اللازمة للتطبيق .
- نشر الوعي الثقافي بين العاملين في شركات قطاع التأمين حول تبني المعايير الدولية عن طريق عمل ندوات توعية أو عقد اجتماعات أو الاعلان عنها فضلا عن نشر كتيبات صغيرة
- تشكيل لجنة مركزية تؤدي مهمة (تطبيق التحول نحو معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17) تتألف من رؤساء الأقسام في شركات قطاع التأمين (قسم التخطيط والتسويق ، والأقسام الفنية المسؤولة عن إصدار وثائق التأمين ، والقسم المالي، وقسم الحاسبة الالكترونية ، وقسم التدقيق والرقابة الداخلي ، قسم حسابات التأمين ، قسم الاستثمار ، قسم الصيانة ، قسم التجهيز، قسم إعادة التأمين).
- وضع خطة عمل أولية من قبل اللجنة المركزية ومناقشتها مع الإدارة العليا مع الأخذ بنظر الاعتبار الجانب المالي .
- وضع مخطط تفصيلي يوضح فيه المهام والمسؤوليات والصلاحيات المطلوبة من كل قسم من الأقسام داخل كل شركة.

- وضع جدول زمني لإنجاز المتطلبات كافة وذلك لتذليل أهم تحديات تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وهو قصر مدة التحول، وبهذا الصدد فقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية مدة (ثلاث) سنوات لأغراض التهيئة نحو التحول إلى تطبيق المعيار ومن وجهة نظرنا فإن على الإدارة العليا لشركات قطاع التأمين العراقية اخذ ذلك بنظر الاعتبار .

ب- المتطلبات المالية : وتتمثل بـ (التخصيصات المالية) التي يتم تخصيصها من أجل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) ذلك أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) سترافقه مجموعة من التكاليف التي ستتفوق على المدى القصير عن المنافع المتحققة من تطبيق المعيار إلا أن آثار تطبيقه قد تظهر فيما بعد بما يفوق تلك التكاليف ؛لأن تطبيق تلك الشركات لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) سيقودها نحو الانفتاح الدولي ولاسيما ان نطاق عملها مرتبط بصورة أو بأخرى بالجوانب الدولية ، ويستحسن أن تؤخذ هذه الأمور بنظر الاعتبار عند وضع الخطة الاستراتيجية وقد بين (معهد ويلز في بريطانيا) أن التكاليف التي تتكبدها الجهات التي تتبنى المعايير تقسم على التصنيفات الآتية:

1. تكاليف تدريب الموظفين .
2. تكاليف البرامج وتعديل الأنظمة .
3. تكاليف إضافية تتعلق بالتدقيق الخارجي .
4. تكاليف إضافية للبيانات الخارجية .
5. تكاليف إضافية للحصول على الاستشارات الفنية .
6. تكاليف إضافية للمشورة الضريبية .
7. تكاليف التغييرات بالعقود قياساً بالعقود السابقة

ويوضح الجدول الاتي هذه التكاليف والحلول المقترحة لشركات قطاع التأمين العراقية للتعامل معها أو تخفيضها :

الجدول (3) تكاليف تبني معايير الإبلاغ المالي والحلول المقترحة لتخفيضها

التسلسل	نوع الكلفة	الحلول المقترحة لتخفيضها
1.	تدريب الموظفين	إبرام عقد بصيغة (تبادل الخبرات) بين شركات قطاع التأمين والجامعات بحيث تقوم الجامعات بإعطاء دورات تدريبية للعاملين في شركات قطاع التأمين في مقابل التزامها بالتأهيل المهني لبعض الطلبة الخريجين ومنحهم شهادة بذلك، أو عن طريق استعمال التكنولوجيا باستعمال (التدريب الإلكتروني) ، أو التنسيق مع البنك المركزي العراقي إذ سبق وان اصدر البنك المركزي كتابا رسميا في عام (2016) بين فيه انه سيكلف محاضرين لإلقاء محاضرات حول المعايير بأشرافه وبإشراف ديوان الرقابة المالية.
2.	البرامج وتعديل الانظمة	ما يتعلق بقاعدة البيانات فأنها قد لا تحتاج إلى مهارات حاسوبية عالية لأن الشركات تستطيع الاعتماد على الخبرات الذاتية في تصميمها، اما برنامج (القياس المحاسبي) فإما ان يتم إبرام عقد شراكة بين شركات قطاع التأمين لتقاسم تكاليف تصميم تلك البرامج ، أو اعتمادها على البرامج الجاهزة التي ستستعمل بشكل دولي (وهو الأكثر تفضيلا لأنه سيكون أقل كلفة وأعلى جودة) .
3.	تكاليف التدقيق الخارجي	لما كانت شركات قطاع التأمين عينة البحث هي شركات حكومية لذا فأنها تخضع لإشراف وتدقيق ديوان الرقابة المالية الذي يقوم بدوره بتكليف مراقبي الحسابات المؤهلين للقيام بأعمال التدقيق الخارجي
4.	تكاليف إضافية للبيانات الخارجية	قد تتطلب البيانات الخارجية من شركات التأمين العراقية اعطاء دوراً حيوياً للخبراء في رياضيات التأمين (الاكتواريين) لإعادة النظر ببعض البيانات الإضافية التي تحتاجها تلك الشركات .
5.	تكاليف الحصول على استشارات فنية	يكون بالاتفاق مع الخبراء الفنيين في تلك الشركات عن مدى حاجتها إلى الاستشارات الفنية
6.	تكاليف المشورة الضريبية	بحسب ما معمول به فان شركات قطاع التأمين العراقية لا تتحمل تكاليف ضريبية ما عدا ضريبة الدخل المدفوعة للعاملين وهي لا تحتسب ضمن كلفة العقد
7.	تكاليف العقود قياسا بالعقود السابقة	قد يتوجب على شركات قطاع التأمين العراقية النظر إليها من جانبين أولهما كلفة اجراء التعديلات على عقود التأمين من حيث (الهيكل والمحتوى) أي (الجانب الشكلي) والذي يتطلب من الشركات اجراء تعديلات على وثيقة التأمين من حيث نوع المعلومات التي تحتويها على وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) ولن تكون تكاليف التعديل على الشكل مرتفعة، والجانب الاخر (كلفة العقد نفسه) والتي بالتاكيد ستزداد قياسا بكلفة العقود القديمة إذا ما اخذ بنظر الاعتبار احتساب الكلفة على مستوى العقد الفردي لان من متطلبات IFRS17 حساب التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة على مستوى العقد الفردي وصولا لتجميع العقود وستحتاج شركات التأمين التعامل مع زيادة كلفة العقد الفردي باتخاذ قرارات ازاء تعديل آلية التسعير للعقود لاسيما في بداية ابرام العقد لأنه من الصعب اجراء تعديلات في اسعار المنتجات التأمينية في شركات التأمين بعد ابرام العقد ما عدا شركات إعادة التأمين التي يمكنها اجراء تعديلات في الاسعار لأنها تنظر إلى زيادة الكلفة على انها مخاطر تتقاسمها مع شركات التأمين.

المصدر: اعداد الباحثان

ت- المتطلبات العلمية والتعليمية :

هذه المتطلبات تستهدف (الموارد البشرية) وهم العاملين في شركات قطاع التأمين من (المدراء الماليين ، والمحاسبين ، والخبراء في التأمين.... وغيرهم) وتنقسم هذه المتطلبات على قسمين : الأول يُعنى (بالتأهيل العلمي) الذي يرتبط بتوافر المؤهلات العلمية والخبرات في العاملين لغرض تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) إذ يتم اختيار الأفراد ذوي الخبرة والاختصاص لهذه المهمة تمهيدا لشمول العاملين كافة بها ، اما القسم الآخر يُعنى (بالجانب التعليمي) والذي يشتمل على :

أ- إقامة دورات تدريبية للعاملين وذلك عن طريق قيام شركات قطاع التأمين ممثلة بـ (قسم التخطيط والتسويق) بالتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية كـ (الجامعات ، والمراكز البحثية) ، أو بحسب ما عرضه في المتطلبات المالية عن دور البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية بهذا الجانب بأشراف ديوان التأمين من أجل اعطاء كورس تعليمي عن المعايير الدولية للإبلاغ المالي على أن تكون على ثلاثة مستويات :

- المستوى الأول يُعنى بالتعريف بماهية المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي.
- المستوى الثاني التعريف بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) الذي يرتبط مباشرة بعمل شركات قطاع التأمين فضلا عن معياري الإبلاغ المالي الدوليين (IFRS9 ، و IFRS15).
- المستوى الثالث الذي يكون اطولها واكثرها تفصيلا ويعنى باستعمال نماذج القياس للمحاسبة عن عقود التأمين على وفق (IFRS17) فضلا عن (IFRS9 ، و IFRS15) ويكون القسم المالي في شركات قطاع التأمين في الغالب هو المستهدف في هذا المستوى لأنه يرتبط باستعمال مناهج القياس المحاسبي على وفق (IFRS17) ويتولى هذا القسم فيما بعد بتوجيه باقي الاقسام عن الجوانب الرئيسية المطلوبة من كل قسم.

ب- الالتزام بالجدول الزمني لانتهاء هذا المتطلب على وفق ما حدد في الخطة الاستراتيجية .

ث- المتطلبات التشريعية :

ويمثل هذا المتطلب في كيفية التعامل مع الانظمة المحاسبية والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بعمل شركات قطاع التأمين العراقية والتي قد تكون عقبة أمام تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) ، من الناحية المحاسبية فإن شركات قطاع التأمين العراقية تعتمد في اثبات معالجاتها المحاسبية على (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) الصادر عن وزارة المالية اما من الناحية التنظيمية والقانونية فهي تخضع لقانون الشركات العامة ذي الرقم (22) لسنة (1997) فضلا عن قانون تنظيم اعمال التأمين ذي الرقم (10) والصادر في عام (2005) والتعليمات المرتبطة به ومن ثم فان هناك ضرورة لدراسة الجوانب التشريعية وعلى النحو الاتي :

أ- اجراء تعديلات على (النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين) لتكييفه مع متطلبات تطبيق المعايير الدولية والتي تستدعي إضافة بعض الحسابات إلى الدليل المحاسبي (كما في حسابي موجودات ومطلوبات عقود التأمين وإعادة التأمين) والمشار إليها في الجدول الاتي :

الجدول (4) الحسابات المضافة الدليل المحاسبي بحسب متطلبات معيار (IFRS17)

اسم الحساب	رقم الحساب المقترح في الدليل على وفق معيار (IFRS17)	الملاحظات
موجودات التأمين	161	بدلاً عن حساب مدينون نشاط جاري وسيكون حساب مدينون نشاط جاري 1611 وباقي الحسابات تبدأ بعد هذا التسلسل
مطلوبات عقود التأمين	261	بدلاً عن حساب دائنون نشاط جاري وسيكون حساب دائنون نشاط جاري 2611 وباقي الحسابات تبدأ بعد هذا التسلسل

مع أهمية أن يضطلع القسم المالي بهذه المهمة لأنها الجهة التي تطبق هذا النظام ويمكن الاستفادة من تجربة البنك المركزي العراقي في هذا المجال الذي اصدر دليلاً محاسبياً للمصارف في عام (2009) مراعيًا فيه متطلبات المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية مع الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف طبيعة عمل التأمين عن عمل المصارف.

ب- دراسة قانون تنظيم اعمال التأمين ومفاتيح الجهات الرسمية بضرورة اجراء بعض التعديلات ليلانم ومتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فمثلا (نصت المادة (32 – أولا وثانيا) من فصل) الالتزامات المالية) في أن تحتفظ الجهة المؤمنة بتخصيصات للاحتياطيات الفنية بنسبة (40%) من صافي

الاقساط المستلمة للسنة المالية ، و(25%) للتأمين البحري و(100%) من مجموع التعويضات الموقوفة المسجلة للسنة المالية والذي يتطلب إعادة النظر .

ت- مفاتحة الجهات ذات العلاقة (مجلس الوزراء) بحسب ما جاء في المادة (11- خامسا) لإجراء بعض التعديلات على قانون الشركات العامة ذي الرقم (22) لسنة (1997) ليلانم عمل المعيار إذ بموجب المادة (11) من الفصل الثالث (الأرباح والخسائر) الذي نص على تقسيم مبلغ الفائض القابل للتوزيع والناتج عن (إيرادات النشاط الجاري والإيرادات الأخرى مطروحا منها مصروفات النشاط الجاري والمصروفات التحويلية والأخرى) إلى حصص بموجب نسب محددة إلا أن هذا التقسيم قد يتعارض مع التغييرات التي يتطلبها معيار IFRS17 في فقرة (العرض) وذلك عند فصله الإيرادات التأمينية التي تخص السنة عن تلك التي ستكون مستحقة للمدة التالية وبالتالي سيكون من غير المجدي البقاء على هذا التقسيم دون النظر في تغييرات قائمة الأرباح والخسائر.

ث- الالتزام بالجدول الزمني لإنهاء هذا المتطلب على وفق ما حدد في الخطة الاستراتيجية.

ج- المتطلبات الفنية :

وتتمثل بالأمور الفنية الخاصة بالبرامج والأنظمة التي يتم استحداثها واستعمالها لغرض تطبيق المعيار وتشمل ما يأتي :

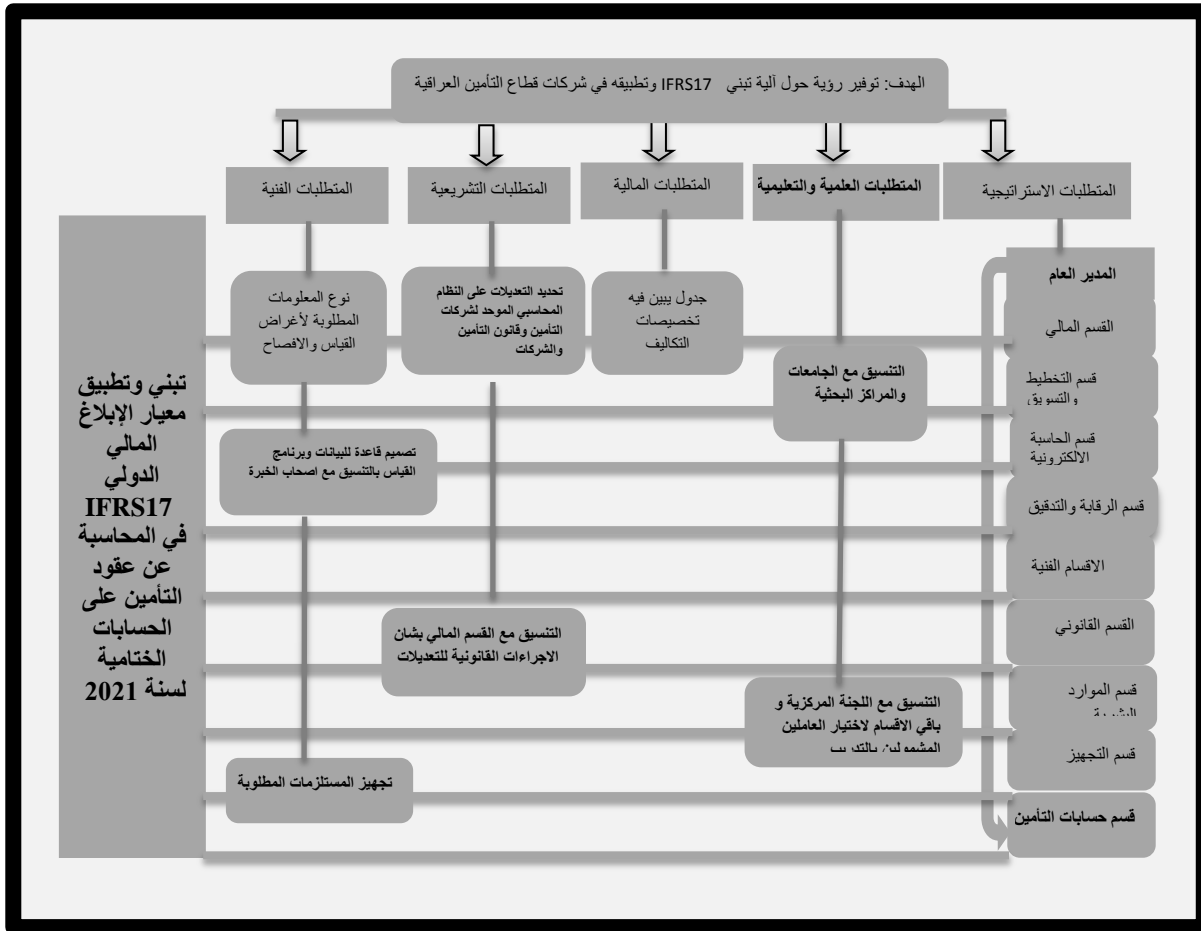
أ- قاعدة للبيانات: تعد قاعدة البيانات هي المادة الخام لتطبيق المعيار لأنها ترتبط بأنموذج المحاسبة عن عقود التأمين ، إذ يجري اعدادها بما يتفق ومتطلبات نماذج القياس المعروضة في المعيار ، ولما كانت الخطوة الرئيسية للاعتراف بعقود التأمين على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) هي تقسيم المحفظة على ثلاث مجاميع (مجموعة العقود المثقلة بالأعباء ، والعقود التي من المتوقع ان تصبح مثقلة بالأعباء مستقبلا ، وعقود متبقية) ولأن كل مجموعة تتطلب معلومات حول التدفقات النقدية الداخلة (الاقساط المستلمة) للعقد والتدفقات الخارجة (التكاليف المرتبطة بكل عقد) تمهيدا للاعتراف بها وقياسها لاسيما ما يخص الاعتراف بالخسائر عن عقود التأمين المثقلة بالأعباء لذا فان قاعدة البيانات يجب ان تضم المعلومات المطلوبة لتحديد تلك المجموعات بحسب كل قسم من الاقسام الفنية مثل (قسم التأمين البحري ، قسم التأمين على الحياة ، قسم التأمين على الحوادث ، قسم التأمين الهندسي ، قسم التأمين الزراعي الخ) ومن الجيد أن عقود التأمين العام تشترك في اغلب الخصائص مما يمكن معه ان تكون قاعدة البيانات موحدة ، أما بالنسبة إلى شركة إعادة التأمين فقد تختلف قاعدة البيانات فيها إذ بحسب معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) فإنها لا تتطلب تقسيم المحفظة إلى مجاميع لأنه ليس لديها عقود مثقلة بالأعباء ، فضلا عن المعلومات التي تتعلق بالتعويضات المدفوعة للسنوات السابقة مع بيان نوع التأمين والظروف التي أدت إلى حصول الحدث المعوض عنه والذي سيغني شركات قطاع التأمين بالمعلومات التي تحتاجها عند قبولها للتأمين فضلا عن تقديرها للتدفقات النقدية المستقبلية من أجل احتساب هامش الخدمة التعاقدية أو مقدار الخسارة التي يجب الاعتراف بها .

ب- برامج القياس المحاسبي : تعد قاعدة البيانات المشار إليها في النقطة الأولى المدخلات الرئيسية لتطبيق الانموذج العام في القياس بحسب ما يتفق ومتطلبات القياس إذ استنادا إلى الانموذج العام في القياس (منهج اللبنة أو الكتل) فان البرنامج يجب ان يتضمن المعلومات عن تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية للوفاء بالالتزامات (التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي يتم تضمينها في قاعدة البيانات) فضلا عن سعر الخصم مع الأخذ بنظر الاعتبار تقدير المخاطر غير المالية التي تحتاج إلى الاستعانة بخبرات (الخبراء) في الشركات عينة البحث .

ت- برامج التحليل الاكتواري : إذ ان المعيار الحديث سيخلق عبئا على شركات قطاع التأمين بزيادة اعتمادها على الخبراء الاكتواريين الذين يعمدون إلى احتساب التقديرات والتي قد تتطلب توفير برامج أو طرائق حديثة لأغراض التنبؤ .

ث- الالتزام بالجدول الزمني لإنهاء هذا المتطلب على وفق ما حدد في الخطة الاستراتيجية

الشكل (4) متطلبات تطبيق معيار (IFRS17) في شركات قطاع التأمين العراقية



المصدر: إعداد الباحثان

رابعاً: الاستنتاجات

- يعرض هذا المحور ملخصاً لأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان في ضوء المشكلة المدروسة :
1. أن أهم ما يميز به معيار (IFRS17) هو أنه ملائم للعمل به في مختلف البيئات وذلك لأنه يأخذ بنظر الاعتبار متغيرات كل بيئة بسبب اعتماده على احتساب تقديرات التدفقات النقدية لنفس نوع العقد وضمن الشركة نفسها .
 2. على الرغم من تطبيق شركات قطاع التأمين العراقية النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين ، إلا أنها لم تستطع من الناحية المحاسبية أن تلبى متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي والذي يعني أن على شركات قطاع التأمين العراقية مفاتحة الجهات الرسمية بشأن إعادة النظر فيه وإضافة بعض الحسابات الى الدليل المحاسبي ليلانم عمل معيار (IFRS17) كما بيناه عند تطرقنا إلى المتطلبات التشريعية .
 3. من واقع لقائنا مع مدراء معظم الاقسام الانتاجية لشركات قطاع التأمين والذي أوضحوا فيه أن المشكلة الرئيسية التي يعانون منها تكمن في الجانب التشريعي لاسيما بعد تشريع قانون تنظيم اعمال التأمين في عام (2005) والذي فسح المجال أمام مختلف شركات التأمين الأهلية للتنافس مع الشركات الحكومية عن طريق عدم الزام القانون بأهمية التأمين لدى شركات التأمين الحكومية كما هو معمول به سابقاً والذي أثر سلباً على تحقيقها للإيرادات
 4. بما أننا الآن في عام (2019) أي على بُعد (سنة ونصف) تقريباً عن تاريخ سريان المعيار الحديث في عام (2021) غير أن الإدارة العليا لشركات قطاع التأمين العراقية مازالت لم تخط أي خطوة باتجاه الاستعداد نحو تبني وتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) مما سينعكس على تأخرها في تطبيق المعيار .

خامساً: التوصيات :

استناداً إلى الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان يمكننا تلخيص أهم التوصيات وهي مبنية على النحو الآتي :

1. إيلاء الإدارة العليا لشركات قطاع التأمين العراقية الأهمية لزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والوحدات الاقتصادية عن طريق الإعلانات التي تعرض فيها أهمية التأمين والمزايا التي يقدمها للفرد والمجتمع فضلاً عن الاهتمام بمواكبة المحاسبين العاملين لديها بالتغيرات في مجال المحاسبة عن عقود التأمين في ظل المعايير الدولية وآلية تطبيقها إذ لمسنا عن طريق معايشة العمل في شركات قطاع التأمين العراقية ضعف المعرفة بالمعايير .
2. اهتمام شركات قطاع التأمين العراقية بالبيانات التاريخية التي تتعلق بعقدي التأمين وإعادة التأمين والتي تخص السنوات السابقة لأنها ستكون بمثابة الجسر الذي تعبر عليه شركات قطاع التأمين العراقية في أثناء تطبيقها للمعيار (IFRS17) ، وهي المادة الخام التي تستند إليها في أثناء تقديرها للتدفقات النقدية ، والمخاطر غير المالية.
3. تبني شركات قطاع التأمين آلية للتحويل نحو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS17) وقد قدم الباحثان في الجانب العملي توصيفاً لأهم متطلبات التطبيق لمساعدة شركات قطاع التأمين العراقية في التحويل الآمن نحو التطبيق الفعلي للمعيار .

المصادر:

First: Official documents

1. Published annual reports of the Iraqi insurance sector companies (research sample) for the year 2017.
3. Insurance Regulation Act No. 10 of 2005 and instructions issued in 2006.
4. Ministry of Finance, Unified Accounting System for Banks and Insurance Companies, (1992), Republic of Iraq
2. Companies Law No. (22) of 1997 as amended.

Foreign References:

First: Books

1. Doupink ,timoth ,Perer.H,(2015) International Accounting, third edition, library of congress cataloging-in-publication data.
2. IFRS A ,(2017) , International financial reporting standards, London.
3. IFRS B ,(2017) International financial reporting standards, London.

Second: Periodicals & Researchs

1. Abdel Wahab, Wael Mohamed, (no year) "factors governing the effectiveness of accounting standards based on - rules versus principles - to improve the quality of Accounting Information - an empirical study"
2. Akhidime, Augustine &Ekiomado,Eguasa,(2014), adoption and implementation of International financial reporting standards (IFRSs) in nigeria: enduring challenges and implications, International Journal of Development and Sustainability, Volume 3 Number 11..
3. Akhidime, Augustine &Ekiomado,Eguasa,(2014), adoption and implementation of International Financial Reporting Standards (IFRSs) in Nigeria: enduring challenges and implications, International Journal of Development and Sustainability, Volume 3 Number 11.
4. Bradbury ,Michael,(2012), The content of accounting standards: principles versus rules, The british accounting review,44..

5. Carmona, Salvador,(2008), on the global acceptance of IAS/IFRS accounting standards: The logic and implications of the principles-based system, Elsevier Inc, Public Policy 27.

6. Heijnen, Dion,(2018), IFRS IFRS17 does not spare anyone, Willis Towers Watson

7. Lourenço, Isabel Maria,(2015), main consequences of IFRS adoption: analysis of existing literature and suggestions for further research, R. Cont. Fin..

8. Prochazka,David,(2015), lobbying on the iasb standards: an analysis of the lobbyists' behaviour over period 2006–2014, Copernican Journal of Finance & Accounting, volume 4, issue 2.

9. Wustemann,Sonja& Wustemann. Jens,(2010), why consistency of accounting standards matters:A contribution to the Rules-versus-principlesdebatein inancial reportingabac_304,ABACUS a journal of accounting finance and business studies, Vol. 46, No. 1.

Third : Reports and Professional Issues.

1. KPMG,(2017), ifrs-IFRS17-impact-australian-insurers 10 key issues

2. Milliman,(2016),IFRS17 (ifrs4 phaseII) insurance contracts , 20 october .

3. Protiviti , (2017), accounting insurance contract – IFRS IFRS17.

4. Young, Meredithm(2013), cultural Influences on Accounting and Its Practices, Thesis, Liberty University.

Fourth: Thesis's and Dissertations:

1.Felix, Mignolet,(2017), A study on the expected impact of IFRS 17 on the transparency of financial statements of insurance companies, Master en sciences de gestion, Financial Analysis and Audit Academic.

Requirements for the Application of IFRS 17 in the Iraqi Environment

P.D. Bakr. Ibrahim. Mahmoud
college of administration and
Economics / University of
Mustansiriya

Shaima. Kazem .Al Shammari
college of administration and
Economics / University of
Mustansiriya

Published :25/8/2019

Accepted :24/10/2019

Received :April / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract:

This research aims to address the most recent international standard in the field of insurance contracts, the International Financial Reporting Standard (IFRS17) and the theoretical framework of the standard in addition to the most important characteristics of the standard (IFRS17), as well as to identify the paragraphs of the modern standard, with the challenges its application in general and the use of the approach (inputs - operations - outputs) to present the challenges of its application in the Iraqi environment and specifically in the environment of Iraqi insurance sector companies (government), the research is based on the main premise that the identification of the requirements for the application of the International Financial Reporting Standard in the insurance companies. The practical aspect was to identify the most important requirements that represent the pillars that help the Iraqi insurance sector companies to adopt the standard and apply it in their companies. The sample was represented by the Iraqi (governmental) insurance companies, the national and Iraqi insurance companies as well as the Iraqi reinsurance company. The researchers reached a number of conclusions, perhaps the most notable: that there is a weakness in the adoption of international standards for financial reporting in the Iraqi environment as well as the absence of a mechanism to move towards the application of the standard (IFRS17), and the researchers recommended a number of recommendations, the most important of which: Iraqi study of the application of IFRS requirements (IFRS17) which will contribute to overcoming the challenges applied locally in the Iraqi environment

Keywords: IFRS17 - Challenges - Application Requirements - Iraqi Insurance Sector Companies